العدد (1950) السنة الثامنة - الأحد (31) تشرين الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

بمناسبة يوم الغذاء العالمي

الامن الغذائي هاجس يقلق الملايين...

سها الشيخلي
تصوير / ادهم يوسف

يحتل الامن الغذائي حيزاً واسعاً من اهتمامات الدول التي تحترم شعوبها، وتسعى لتحقيق الرفاهية لهم... واذا عرفنا ان اغلب حروب الشعوب في التاريخ، أن لم نقل كلها، كان يقف وراءها هذا المفهوم والصراع على مصادر الماء والغذاء، لعلمنا مقدار ما يشكله هذا المصطلح من ارق لدى الشعوب، خاصة في العالم الثالث الذي تعاني اعداد كبيرة منها من سوء التغذية والجوع جعلت احتفال العالم بتاريخ ١٦/ ١٠ باليوم العالمي للغذاء، وهو التاريخ الذي تم فيه تاسيس منظمة الاغذية والزراعة عام ١٩٤٥، يركز على قضية الامن الغذائي الذي يؤرق الملايين في العالم، وكان الاحتفال الذي جرى في روما مناسبة للوقوف على ما يعانيه العالم الثالث من جوع ومناسبة للحزن على ١٠٠ الف شخص يموتون يوميا بسبب نقص التغذية والامراض المرتبطة به، في وقت تشير فيه الاحصاءات الى ان سدس البشرية يعانون من سوء التغذية، هذه هي الصورة في العالم فكيف هي في العراق؟، الذي عرف انه ارض السواد لكثرة ما فيه من محاصيل خضراء غطت مساحات شاسعة من اراضيه، ما هي حقيقة الاجراءات المتخذة لتامين امننا الغذائي في ظل تصاعد حمى استيراد المحاصيل الزراعية من حبوب وخضروات وفواكه؟ وكيف ينظر المسؤولون في وزارة الزراعة الى هذه القضية الحيوية؟ واين هي مشاريعنا الزراعية وخططنا على هذا الطريق؟ والى متى نظل نعتمد على النفط في استيراد حاجاتنا من الغذاء وهو مادة ناضبة مستقبلاً؟ هذه الاسئلة وضعناها امام وكيل وزارة الزراعة وعدد من الخبراء، التي لا ندعي ان اجاباتهم يمكن ان تخفف شيئا من قلقنا، لكنها قد تكون خطوة لاستنهاض الجهات المعنية والمتخصصين والباحثين، لايلاء هذا الموضوع ما يستحقه من دراسة ووضع المعالجات له.

مؤشرات ايجابية للأمن الغذائي.. ولكن!

الوكيل الأقدم لوزارة الزراعة الدكتور صبحي الجميلي تحدث الى المدى بهذه المناسبة مشيرا الى ان هناك فجوة كبيرة بين ما ينتجه العراق من المحاصيل الزراعية وبين حاجته من المتطلبات للمواد الغذائية الزراعية، واكد الجميلي ان هدف الوزارة هو تقليص الفجوة باتجاه زيادة مساهمة الانتاج المحلي الوطني في تلبية الحاجات المتزايدة للمواطنين مع الاخذ بنظر الاعتبار الزيادة السكانية الحالية والمرتقبة، وقال: الحقيقة لم نصل بعد رغم الجهود الحثيثة التي تبذلها الوزارة الى الوضع الذي نقول فيه ان البلد آمن غذائيا لأننا كما تعلمون ما زلنا نستورد الكثير من المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية، وردا على سؤالنا متى نصل الى مؤشرات ايجابية ونقول اننا اكتفينا اوضح الدكتور الجميلي ان ذلك يتحدد بوقت ربما لا نستطيع تحديده، والى مؤشرات عديدة لا نستطيع الان التطرق اليها، الا ان الدولة تخطط الان لتقليص حجم الاستيراد والعمل على زيادة الانتاج المحلي، وهناك مؤشرات ايجابية في هذا الاتجاه فعلى سبيل المثال ما تم انتاجه من حبوب الحنطة يقارب ال٥٠٪ من الحاجة الفعلية لهذه المادة الغذائية الستراتيجية، حيث كنا نستورد ٤ ملايين طن سنويا منها، وهذا يعني اننا انتجنا ٢ مليون طن من الحنطة، والمؤشر الاخر هو اننا استطعنا لفترة ٦ اشهر ان نمنع استيراد الخضر في موسم الذروة، واستطعنا ان نسد حاجة السوق المحلية من الخضروات، الى جانب مؤشرات اخرى منها ما يخص انتاج بيض المائدة حيث استطعنا تغطية ٣٠٪ من حاجة السوق للبيض، ومع كل ذلك لا نستطيع تحديد الفترة الزمنية التي نقول فيها اننا حققنا الامن الغذائي.

زيادة عدد الجياع في العالم

وعن اليوم العالمي للغذاء اشار المهندس الزراعي مروان الدهوي، ان جان زيفلر مقرر الامم المتحدة اكد، ان حوالي ٨٥٢ مليون شخص عانوا سوء التغذية خلال عام ٢٠٠٤ وهو ما يعادل بنحو ١٠ ملايين بالمقارنة مع عام ٢٠٠٣ كما اوضح زيفلر ان النقص المستمر في الاغذية مثير للقلق بنحو خاص في دول افريقيا، وان في السنوات الاخيرة ارتفع عدد الاشخاص الذين يعانون سوء التغذية من ٨٨ مليونا الى ٢٠٠ مليون، ودعا الحكومات الى مضاعفة الجهود لمكافحة المجاعة لاسيما لدى الاطفال.

وعلى الصعيد ذاته، اقيم احتفال هذا العام في روما في المقر الرئيس لمنظمة الاغذية والزراعة، وتخلله عرض موسيقي لاحد سفراء المنظمة للنيات الحسنة ورسالة البابا في هذه المناسبة، كما اقيم عرض مصور للرسائل التي وجهها سفراء المنظمة للنيات الحسنة، وكان موضوع يوم الاغذية لهذا العام يحمل عنوان (الاستثمار في الزراعة من اجل تحقيق الامن الغذائي) وهذا يعني ان الزراعة يجب ان تاخذ دورها في تقليل عدد الجياع في العالم حيث تؤكد الاحصائيات ان ١٠٠ الف شخص يموتون يوميا من الجوع، وهناك ٦ ملايين شخص ماتوا جوعا هذا العام، وهناك تحالفات دولية لمناهضة الجوع في العالم،هذا عالميا، اما اذا تحدثنا محليا (الحديث ما زال للمهندس الدهوي) فالمشكلة تطول حيث هناك تدهور للواقع الزراعي في العراق ابتدأ منذ اواخر الثمانينيات من القرن المنصرم، ولم تنته بعد، لذا نحتاج الى خطط ستراتيجية وبرامج عديدة وشاملة للنهوض بالامن الغذائي في العراق.

واقع الأمن الغذائي في العراق

وبهذه المناسبة ايضا تحدث الينا الخبير الزراعي في وزارة الزراعة الدكتور زيد رمضان قائلا:

يعاني العراق من تدهورکبير في الامن الغذائي، وهو ليس بجديد حيث انه ابتدأ منذ ثمانينيات القرن المنصرم، ولا يزال يتدهور، وهناك جملة عوامل وظروف تقف وراء ذلك، فالامن الغذائي يعرف بانه تعبير عن حاجة وايضا سد حاجة، فعندما نقول الامن الغذائي فيفترض ان يكون لدينا غذاء لسد حاجة المجتمع الغذائية مع احتياطي للمستقبل للحوادث والطوارىء ولكل شيء غير متوقع، واعتمادنا لتحقيق الامن الغذائي يجب ان يكون معتمدا على مواردنا،واهم شيء في القطاع الزراعي،هو الاراضي والمياه، ومع شديد الاسف فان هذا الموضوع غير مركز عليه في الوقت الحاضر،وفي مقدمتها عدم فهم حقيقة هذه الموارد وما يمكن ان تعطيه من مردودات لو احسن استغلالها وادارتها بشكل صحيح، واضاف وبالنسبة للانتاج الزراعي فانه يمر بمرحلتين اساسيتين:

المرحلة الاولى هي تهيئة المشروع للانتاج الزراعي، وهذه المرحلة مرت بسياسات متفرقة منذ استقلال العراق لحد الان، ولم توضع مع الاسف سياسة بعيدة المدى لتطوير الواقع الزراعي على اسس تطويرموارد الاراضي، ولم توضع ستيراتيجية واضحة بل بقيت متذبذبة، حتى وصلنا في حقبة السبعينيات الى فهم شبه حقيقي لحل مشاكل المياه عن طريق استصلاح الاراضي، عن طريق الهندسة الزراعية الذي يمثل تهيئة المشروع للانتاج الزراعي.

وكيل وزارة الزراعة الاقدم يتحدث عن مؤشرات ايجابية وخبراء يدقون ناقوس الخطر

د. علاء الدين داود

سدس البشرية يعاني الجوع... و١٠٠ الف شخص يموتون يوميا فما هو الحل؟!

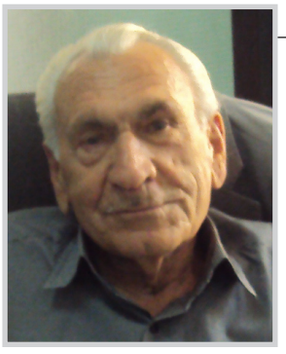

د. زيد رمضان

الحالة الثانية: وتتمثل في تهيئة مشروع الاراضي الزراعية بشكل يسهل استخدام التكنلوجيا الحديثة للاراضي الزراعية الحديثة فيها، مع توفير البذور، السماد، الوقاية، فاذا كان المشروع الزراعي مهيئا وفق المواصفات الحديثة ممكن تحقيق الغلة المتصاعدة، الا اننا عندما ننظر الان الى الغلة الزراعية من محاصيل زراعية ستراتيجية وهي الحبوب نجدها غلة متدنية بشكل لا يقبله العقل، فمنذ قرابة ١٠٠ سنة تتراجع غلتنا بين ٢٠٠ -٢٥٠ كغم بالدونم الواحد بينما العالم وصل الى اضعاف، والاسباب معروفة هي عدم تهيئة المشروع لاستخدام التكنلوجيا الحديثة فلو استخدمنا بذورا محسنة مثلا لن نحقق الانتاجية المطلوبة ذلك لان التربة لم تكن مهيأة بشكل جيد، اما عن جدوى دراسة المشروع فقد مرت هي الاخرى بعدة مراحل وهناك اختلاف بين دراسة واخرى، ذلك ان اغلب تلك الدراسات لم تكن موحدة، لذلك حصلت اختلافات بين مشروع واخر، اضافة الى اسلوب التنفيذ لتلك المشاريع مع غياب الستراتيجية التي وضعت منذ استقلال العراق والتي اعتمدت التوسع الافقي وهو لا يصلح للكثير من مناطق العراق وللاراضي التي تتنوع تضاريسها فلدينا مثلا اراض منبسطة وكتوف الانهاروومنخفضات وفي كل نوع من هذه التضاريس هناك اختلاف في استخدامات الزراعة فيها، فلكل نوع من الانواع المذكورة هناك مشاكل في التربة منها الملوحة، التخندق، المشاكل الفيزياوية، الكيمياوية، وقال: والتوسع في الزراعة الذي حدث سابقا كان يخدم طبقات معينة هي الاقطاعيون، الملاكون الكبار، ولم يمكن تجاوز طريقة الاستثمار القديمة وهي حوالي ٥٠-٦٠٪ شتوي وحوالي ١٠-١٥ صيفي وهذا استغلال غير اقتصادي للارض والماء وكل المستلزمات الاخرى بينما الاستثمار الاقتصادي يجب ان يبنى ليس باقل من ١٠٠٪ شتوي وحوالي ٤٠٪ صيفي عند ذاك ممكن ان تكون الغلة متصاعدة تخدم الهدف الاقتصادي وتخدم بالنتيجة الامن الغذائي، فهل من المعقول بعد كل هذه السنوات ان نستورد بعض المحاصيل الزراعية ونحن اقدم بلد زراعي في المنطقة الذي استخدم طرق الارواء الحديثة؟، فيجب ان يكون العراق هو اول المصدرين للتكنلوجيا الحديثة للارواء مؤكدا ان مشكلة الامن الغذائي وتدهوره مشكلة كبيرة ومتشعبة تدخل فيها الكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، فعند الحديث عن الامن الغذائي وكأنه متحقق في العراق يعد وهما فلنذهب الى السوق الذي يدحض اي ادعاء بتحقيق امن غذائي، نجد الكثير من المنتجات الزراعية موجودة لكنها مستوردة، ونستورد ٤ ملايين طن حنطة، هذا ليس امنا غذائيا، بل هو امن غذائي وهمي، لو كنا لا نمتلك قدرة مالية للاستيراد ماذا كنا سنفعل؟ ثم ان النفط هو مورد ناضب، فالتفكير الاستراتيجي يجب ان يشمل ١٠٠ سنة قادمة لتعيش الاجيال القادمة برفاهية، نحن الان ناكل راس مال البلد، كان يجب علينا ان نبني ونطوركل القطاعات ومنها القطاع الزراعي، لكن هذا القطاع يعاني من شحة المياه ومن سياسات مصالح للدول المجاورة، وهناك بديل مقابل لزيادة الامن الاغذائي هو استخدام العلم فبدلا من ان تكون غلة الدونم الواحد للحنطة ٢٠٠ كيلو غرام ممكن بالعلم ان تكون طن وكذلك بالنسبة لبقية المحاصيل، فمثلا انتاج التمور ممكن ان يساعد في الامن الغذائي لكن هو الاخر تدهور فمن ٣٠ مليون نخلة الان لدينا ١٠ ملايين نخلة، وهذا عكس المطلوب هناك تقارير تشير الى ان فلسطين تنتج ٧٠٠ الف طن من التمور مع محدودية المساحة وتصدر قسما منها، نحن الان نستورد التمر.

فيما بين الدكتور علاء الدين داود الخبير في وزارة الزراعة، اسباب تدهور الامن الغذائي حيث قال:

- الموضوع كبير جدا وجذوره تمتد الى سنوات طويلة ماضية، وهناك حاجة كبيرة للاستقرار في البلد، لاجل ان نضع خطة تفصيلية كاملة لمعالجة انخفاض الانتاجية وتدهور الانتاج وقلته، وفما هي الحاجة لخطة العمل التي يجب ان ترسم لمعالجة هذا الوضع؟، لقد كان يمكن للمعالجة ان تكون اكثر ايجابية في فترة كانت المياه في العراق متوفرة بل كان فيها العراق يشكو من الفيضانات السنوية، التي لم تستوعبها الخزانات، لقد كانت المياه تتدفق من تركيا ومن ايران ولم تكن في تلك المدن (منابع المياه) او خزانات تعيق تدفق مياه الرافدين بل بالعكس كنا نشجعهم لانشاء خزانات للتخلص من مياه الفيضانات السنوية، ولكن بناء كل من تركيا وايران لخزانات وسدود قد اثر على ايرادات النهرين وصار الامر بالعكس حيث اصبحنا نعاني من شحة المياه، بالاضافة الى ذلك فاراضي العراق منخفضة ومنبسطة ما عدا اراضي الشمال، وهناك المياه الجوفية القريبة من سطح التربة وشدة الحرارة التي تجعل درجة التبخر عالية وتتبخر المياه تاركة الاملاح التي تعيق استخدام تلك الاراضي للاغراض الزراعية، كل هذه العوامل مجتمعة ترسم لنا ماذا يجب ان نعمل للقطاع الزراعي من اجل تحقيق انتاج زراعي معقول ضمن حدود المياه والاراضي المتبقية لنا، وكيف نستثمر حتى الاراضي المالحة لانتاج محدد ومعين من الغلة الزراعية، والحقيقة نحتاج الى استقرار، والعراق مع الاسف لم يشهد الاستقرار منذ سنين طويلة،ما عدا فترات قليلة ومحدودة، بنينا مشاريع زراعية ولكن اين هي الان؟ كل المشاريع التي بنيت جاءت فترة اخرى هدمتها، ففي سنوات السبعينيات والثمانينيات كان التركيز على اقامة مشاريع للانتاج الحيواني، واستصلاح الاراضي، وبعد عقد الثمانينيات ودخولنا في حروب تهدمت اغلب تلك المشاريع، رجعنا الان الى نقطة الصفر التي كنا فيها سابقا، وهناك ترابط كبير بين الهدوءوالامن الذي يمر به البلد، وبين الحاجة الى الامن الغذائي، وانخفاض الانتاج الغذائي بهذه الشدة الموجودة في الوقت الحاضر.

لم ترغب سمر بالذهاب الى المدرسة يوم الخميس بالرغم من إلحاح والدتها على الأسرع بالنهوض من النوم والاستعداد ا."ارتداء الزي المدرسي وحزم الحقيبة" والذهاب بأسرع وقت قبل ان يدق الجرس لان اليوم "رفعة العلم". سمر في الصف الأول الابتدائي وكانت سعيدة بالتحاقها بالمدرسة لكنها بدأت تنزعج وتتذمر وتفتعل المرض حتى تضمن عدم الذهاب يوم الخميس تحديدا، حاولت والدتها التكلم معها بشان انزعاجها وافتعالها المرض في هذا اليوم بالذات،إجابتها سمر ان هذا اليوم دورها في تنظيف الصف مع اثنين من زملائها. فهل اصبح الطلاب مطالبين بالقيام بمهام التنظيف وجمع مخلفات المدرسة بدلا من الجلوس على مقاعد الدراسة لتلقي العلم، ورغم كل الشكاوى التي نشرتها الصحف ومنها جريدتنا، الا ان مديريات التربية لا ترى لا تقرأ ولا تسمع! منظفات (على القطعة) هذا المشهد يتكرر دائما في العديد من المدارس مادام التعيين قد أغلق أبوابه بوجه عاملات وعمال النظافة،و الموضوع نفسه يعاد كل عام دراسي و التربية تؤكد إصدارها تعليمات تمنع قيام الطلاب بمهام التنظيف وأولياء الأمور يشكون أدارات المدارس لإجبار أبنائهم على القيام بدور عمال نظافة ولا يهم ان كان الطلاب بنينا أم بنات فهم متساوون في المهام ومن يرفض يواجه عقوبة "التنظيف لمدة يومين متتاليين" او الضرب "١٠ مساطر". هذا بالنسبة لطلاب المرحلة الابتدائية.

بغداد/إيناس طارق

التربية تصدر تعليمات والمدارس لاتنفذها

اعمال التنظيف والتبرعات محظورة على الطلاب... والادارة المخالفة تحال للتحقيق

هيئات تدريسية: بعض إدارات المدارس توفر النثريات المالية بالاستغناء عن عمال الخدمة وطبع الأسئلة

مدير عام تربية الرصافة الثانية: التربية خصصت نسبة ٤٠٪ من إيرادات الحانوت المدرسي لسد نثريات المدرسة واحتياجاتها

مديرة الإعلام التربوي: تختصر الإجابة تارة بغلق الهاتف وتارة أخرى بعدم سماع الأسئلة

اولياء الامور: ابناؤنا يقومون بإعمال التنظيف بدلاً من عمال الخدمة

أولياء الأمور

يقول فيصل حسين:ولداي الاثنان في المرحلة الابتدائية عندما يعودان الى البيت الاتربة تملأ ملابسهم والارهاق والتعب واضح على أجسادهم الصغيرة فهل اصبح التنظيف حصة دراسية اضافية ميدانية يمارسها الطلاب يومياً، فدرس الرياضة اصبح كابوساً مزعجاً للطلاب لان المدرس يطلب منهم تنظيف ساحة المدرسة وجمع النفايات وحرقها.

بينما تقول الطالبة..... في الصف السادس الابتدائي مدرسة ابن الأرقم الواقعة في منطقة حي السلام السكني ان مرشدة الصف "ي"طلبت من الطلاب القيام "بواجبات" التنظيف يومياً ومن يرفض يتعرض الى الاهانة فضلاعن استقطاع درجات من مادة التاريخ والجغرافية،والطالب الذي ياتي بعائلته للشكوى "لايلوم الانفسه"!!

وتعلق زميلتهاعبيرقائلة: ان طلبات المدرسة لا تنتهي من حيث احضار مساحيق تنظيف وتعقيم وسلة نفايات فهل يمكن تخيل صف عدد طلابه ٣٢ يجلب ١٠ منهم مساحيق تنظيف مكونة من"مكانس، قطع قماش والاخرون ١٢ علبة ديتول وصابون،و الاعدادالباقية سلة نفايات صغيرة ومجموعة من قطع الاسفنج! وبعد احضار الطلبات تجمع في اكياس وتصادر الى البيت ولا يبقي منها غير سلة مهملات واحدة ومكنسة تنظيف صغيرة.

تقول ام مصطفى ان أولادها في المرحلة الابتدائية والمتوسطة، وعندما ارسلتهم الى المدارس كان ذلك من اجل العلم والتعليم، وليس من اجل تنظيف المدارس، فليس من المعقول ان نرسل أبناءنا ليبتذلوا بدلاً من ان يتعلموا؟

شكاوى مستمرة

أولياء الأمور لا يجدون مخرجاً من سوء تصرف بعض الإدارات المدرسية بالرغم من شكواهم المستمرة للعديد من وسائل الاعلام لايصال صوتهم الى وزارة التربية لعلها تجد لابنائهم الطلبة الخلاص، فمسالة قيام الطلاب بالتنظيف ليست المشكلة الوحيدة انما تتبعها مشكلة جمع المبالغ من الطلبة "التبرعات" العينية والمادية فبعض المدارس في منطقة حي العدل والواقعة ضمن المحلة ٦٣٣ وحي الجهاد محلة ٣٠٦ بدأت تطلب من الطلبة دفع مبلغ مقداره ٢٥٠ ديناراً لطبع اسئلة الامتحان ومن لم يدفع عليه احضار عدد من الاوراق البيض نوع "A٤" على ان لاتقل عن ٣٠ ورقة وهو عدد طلاب الصف اذن اين يذهب المبلغ المجموع الكلي ومقداره ٧٥٠٠ دينار شهرياً؟!

ارباح الحانوت المدرسي

يقول احمد بند مدير عام تربية الرصافة الثانية لـ"المدى" ان تعليمات وزارة التربية واضحة بخصوص عدم السماح بتشغيل الطلاب ولكلا الجنسين لاي سبب كان،والتشديد على تحسين المستوى الدراسي للطالب وتوفير عمال خدمة ودفع رواتبهم من الحانوت المدرسي فقد خصصت نثريات هذا العام ومقدارها ٤٠٪ من الارباح فضلا عن ان هذه النسبة يستخدم منها لترميم وسد النواقص في المدرسة من حيث الادامة المستمرة لزجاج المدرسة وتصليح الحمامات،وشدد بند في حديثه قائلا: مثلا تصليح زجاج مكسور كم يكلف حتى تضطر ادارة المدرسة لجمع مبالغ مالية من الطلاب، الامر واضح والتعليمات صريحة وكل ادارة مدرسة تتجاوز تعليمات وزارة التربية تحال الى التحقيق،واكد بند في حديثه قائلا:على اولياء الامور التعاون مع المديريات للحد من ظاهرة جمع التبرعات بحجج واهية.

اراء هيئات تعليمية

بينما تقول هيام مدرسة في المرحلة المتوسطة: قيام بعض ادارات المدارس بتعيين منظفات خريجات المرحلة المتوسطة او الاعدادية لفترة من الوقت ومن ثم قيامهن بتعديل العنوان الوظيفي الى كاتبة،وهن بالاساس لم يقمن بواجبات التنظيف لانهن ذوات صلة قرابة لادارة المدرسة،فالامر لم يتغير الطلبة يتحملون اوزار اخطاء الادارات بقيامهم بالتنظيف وان كانت المعلمة تطلب من الطلبة القيام بالتنظيف فالامر يتطلب ذلك لان الصف يصبح لايطاق من كثرة النفايات المنتشرة وهذا الامر يؤثر على نفسية واستيعاب الطالب للمادة الدراسية.صحيح هو غير لائق ويجعل الطالب يتذمر لكن ما العمل ان كن المنظفات لايعملن غير تنظيف ادارة المدرسة وعمل الشاي والوقوف في الحانوت المدرسي،اضافة الى ان بعض عمال الخدمة القدماء اصبحوا غير قادرين على اداء مهامهم بسبب الشيخوخة.

بينما تشير ريم جبار معلمة في المرحلة الابتدائية قائلة: ان الوزارة خصصت نسبة من ايرادات الحانوت المدرسي لتاجير عمال خدمة لكن ادارة المدارس تفضل استخدام الطلاب للتنظيف بدلامن دفع المبالغ المالية وحقيقة نقولها وبكل صراحة ادارات المدرس ترفض تاجير عمال نظافة وتشغيل الطلاب على الرغم من تعليمات وزاة التربية وشكاوى اولياء الامور المستمرة وتستدرك محدثتي اما بخصوص جمع تبرعات طبع الاسئلة فماذا يفعل المعلم ان كانت الادارة لاتقدم النثريات المالية المخصصة لمثل تلك الامور.

تربية الرصافة الثانية

يقول هيثم اياد مدير اعلام تربية الرصافة الثانية لـ"المدى": ان مسالة قيام الطلاب بتنظيف الصفوف والمدرسة ممنوعة بحسب تعليمات وزارة التربية التي قامت المديرية بدورها بتوزيعها وابلاغ جميع مدراء المدارس التابعة لمديرية الرصافة الثانية بها، واشار اياد ان المديرية تتلقى عددا من الشكاوي من قبل اولياء الامور بصورة شفوية وغير مكتوبة وهذا الامر يحد من التصرف القانوني ولو تعاون اولياء الامور وقدموا اسماء المدارس والمدرسين لكان الوضع اختلف كثيراً،اما بالنسبة لمسالة جمع تبرعات من قبل بعض ادارات المدارس فهذا ممنوع منعاً باتاً، والادارة التي تتذرع بجمعها من اجل ادامة او تصليح دوارت مياه عليها ان تتوقف عن ذلك ولتراجع المديرية من اجل صرف المبلغ اللازم لكن جل ما يفعله المدير هو تقديم طلب الى المديرية ويتركه دون متابعة ويختصر الطريق بجمع مبالغ من الطلاب.وحقيقة الامر يثير الدهشة احياناً فهناك بعض المدارس في منطقة الكرادة وتقع على الشارع العام تفتقر الى وجود الماء ومدارس اخرى تجمع النفايات في ساحة المدرسة بحجة عدم مرور سيارات امانة العاصمة وهذه المدرسة قريبة من مبنى المجلس البلدي ايعقل ذلك،واكد اياد في حديثه اهمية تعاون ادارات المدارس مع المديريات من اجل الحد ومعالجة المشاكل افضل من الاعتماد على التمويل الذاتي الذي يرهق كاهل عوائل الطلبة.

مديرة الاعلام التربوي

اما مديرة الاعلام التربوي سحر حربي رفضت الاجابة على أسئلتنا وقامت مشكورة بغلق الهاتف تارة وتارة اخرى "بالتحجج" بعدم سماع الصوت ولا نعلم لماذا؟

مدير اعلام الرصافة الاولى

اما مدير اعلام تربية الرصافة الاولى هادي الفريجي يقول وباختصار لـ"للمدى": ان تعليمات وزارة التربية وتوجيهات المديريات واضحة بخصوص عدم قيام الطلاب بتنظيف المدرسة اجبارياً وان كان الامر يعتبر طوعياً وجماعياً لاضير في ذلك، اما فيما يخص طلب تبرعات من بعض ادارات المدارس فعلى اولياء الامور التقدم بشكوى مكتوبة لاثبات صحة الواقعة وبالمقابل المديرية مستعدة للتعاون مع اولياء الامور في رصد الادارات التي تطلب جمع تبرعات مالية، واخيراً نقول أما الان لم يعد الأمر قائما على ذلك الحال بل أخذ مغزى آخر ليس مقبولاً لا من الطالب ولا من ولي أمره.لان الحال يتكرر كل سنة وبمعنى مختصر "يبقى الحال كما هو عليه" وعلى جميع مديريات المدارس في جانبي الكرخ والرصافة بان تعمم على المدارس التابعة لها بكتب رسمية عدم تشغيل وإجبار التلاميذ على القيام بالتنظيف مرة اخرى لان الحال يتكرر كل سنة ودون معالجة فهل وزارة التربية تعلم بذلك ام لا وما هي اجراءاتها؟!